

Distr.: General
30 July 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٢١ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
العولمة والترابط

الهجرة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٦٧/٢١٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والستين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. ويعرض هذا التقرير المقدم استجابة لذلك الطلب موجزاً للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي عقد في نيويورك في ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بما في ذلك الأنشطة التحضيرية له ومداولاته. ويقدم عرضاً للمبادرات الرئيسية التي اتخذتها المجموعة العالمية المعنية بالهجرة لتنفيذ برنامج العمل المؤلف من ثماني نقاط، بالصيغة التي اقترحها الأمين العام في تقريره المعد بمناسبة الحوار الرفيع المستوى. ويختتم هذا التقرير بتوصيات متابعة للحوار الرفيع المستوى.

* A/69/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

220814 220814 14-56609 (A)



مقدمة

- ١ - شكل الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية لعام ٢٠١٣ حدثا بارزا. فقد شقت الجمعية العامة، باعتمادها الإعلان المنبثق من الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (قرار الجمعية العامة ٤/٦٨)، طريقا جديدا في مسار نظرها في مسألة الهجرة الدولية والتنمية. وشهد الحوار الرفيع المستوى أيضا توافقا كبيرا في الرؤى بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية الأخرى والمجتمع المدني. وبرنامج عمل الأمين العام المتألف من ثماني نقاط (A/68/190، الفرع الخامس) الذي يعبر عن الرؤية المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، متسق مع الإعلان المنبثق عن الحوار الرفيع المستوى ومع الأولويات التي حددها المجتمع المدني.
- ٢ - وإذ تنظر الجمعية العامة في إدراج مسألة الهجرة في إعداد أهداف وغايات التنمية المستدامة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يواجه العالم تحديات لم يسبق له أن واجهها. فكل يوم تبدو مخاطر الهجرة جلية، وتصل إلى حد تعرض المهاجرين للموت سواء في الوجهة التي يقصدونها، أو أثناء رحلتهم، أو في البلدان التي يغادرونها.
- ٣ - ولن تتسنى حماية حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين وكفالة جعل الهجرة اختيارا طوعيا وتسخير الهجرة لأغراض التنمية إلا من خلال التعاون والشراكات والمسؤولية المشتركة. وبالعامل معا، يمكن أن تتحقق رؤية الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣.

أولا - الهجرة الدولية: ظاهرة عالمية النطاق وإقليمية الطابع

- ٤ - بلغ عدد المهاجرين الدوليين في شتى أنحاء العالم ٢٣٢ مليون مهاجر في عام ٢٠١٣ (الجدول ١) يقيم معظمهم في أوروبا (٧٢ مليون) وفي آسيا (٧١ مليون).
- ٥ - وفي حين تحظى الهجرة الدولية بين القارات باهتمام كبير، تقتصر حركة معظم المهاجرين الدوليين على مسافات أقصر. وبينما يأتي معظم المهاجرين الدوليين إلى أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا من مناطق أخرى، فإن معظم المهاجرين في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يقيمون في نفس المنطقة التي ولدوا فيها.

الجدول ١

مجموع المهاجرين في العالم حسب مناطق المنشأ والمقصد، ٢٠١٣

الهجرة ما بين المناطق	مناطق المنشأ						مناطق المقصد
	أفريقيا	آسيا	أوروبا	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أمريكا الشمالية	أوقيانوسيا	المجموع
بالنسبة المئوية	بالملايين						
أفريقيا	١٥,٣	١,١	٠,٨	٠,٠	٠,١	٠,٠	١٨,٦
آسيا	٤,٦	٥٣,٨	٧,٦	٠,٧	٠,٦	٠,١	٧٠,٨
أوروبا	٨,٩	١٨,٦	٣٧,٨	٤,٥	٠,٩	٠,٣	٧٢,٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٠,٠	٠,٣	١,٢	٥,٤	١,٣	٠,٠	٨,٥
أمريكا الشمالية	٢,٠	١٥,٧	٧,٩	٢٥,٩	١,٢	٠,٣	٥٣,١
أوقيانوسيا	٠,٥	٢,٩	٣,١	٠,١	٠,٢	١,١	٧,٩
المجموع	٣١,٣	٩٢,٥	٥٨,٤	٣٦,٧	٤,٣	١,٩	٢٣١,٥
الهجرة ما بين المناطق (النسبة المئوية)	٤٩	٥٨	٦٥	١٥	٢٨	٥٨	

ملاحظة: المجاميع الإقليمية بحسب مناطق المنشأ لا تساوي المجموع لأن المعلومات المتعلقة ببلدان منشأ ٦,٤ ملايين مهاجر دولي لم تكن متاحة.

٦ - وفي حين أن نسبة المهاجرين الدوليين من سكان العالم ظلت ثابتة نسبياً على مدى العقدين الماضيين في ٣ في المائة تقريباً، تواصل تزايد عدد المهاجرين الدوليين، حيث زاد بحوالي ١٠,٨ ملايين مهاجر فيما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣. وسجلت أكبر نسبة زيادة في آسيا وأوروبا، حيث تجاوز عددهم ٣ ملايين مهاجر في كل من المنطقتين.

٧ - وتعكس التغيرات الإقليمية في أعداد المهاجرين منذ عام ٢٠١٠ تشكيل المهاجرين الدوليين على الصعيد العالمي الوارد وصفه أعلاه. ففي آسيا، تعزى نسبة ٧٦ في المائة من الزيادة في عدد المهاجرين إلى التدفقات الآتية من داخل المنطقة. وهذه الزيادة ناتجة في معظمها عن تقاطر العمال المهاجرين المنحدرين من جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا العاملين في البلدان المنتجة للنفط في غرب آسيا. وأسهم كذلك المشردون نتيجة النزاعات في العراق والجمهورية العربية السورية إلى حد كبير في زيادة في عدد المهاجرين الدوليين في غرب آسيا خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

٨ - وفي أوروبا، تعزى زيادة عدد المهاجرين الدوليين خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ في معظمها إلى قدوم المهاجرين من أوروبا الشرقية إلى جنوب وشمال أوروبا وقدم

المهاجرين من جنوب أوروبا إلى أوروبا الغربية، جزئيا نتيجة للأزمة الاقتصادية. وفي أفريقيا، يعزى حوالي نصف الزيادة في عدد المهاجرين خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ إلى قدوم المهاجرين من شمال أفريقيا إلى شرق أفريقيا، وانتقال المهاجرين الذين ولدوا في غرب أفريقيا إلى بلدان أخرى في تلك المنطقة. وفي كلا الاتجاهين، أسهم اللاجئون بدرجة كبيرة في زيادة عدد المهاجرين.

٩ - وفيما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣، تزايد عدد المهاجرين الدوليين في أمريكا الشمالية أساسا بسبب الهجرة من أمريكا الوسطى ومن شرق وجنوب شرق آسيا ومن منطقة البحر الكاريبي. وفي أمريكا الجنوبية، تعزى معظم الزيادة في عدد المهاجرين الدوليين إلى المهاجرين الذين ولدوا في بلدان أخرى في أمريكا الجنوبية. وفي أوقيانوسيا، تعزى الزيادة في عدد المهاجرين في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣ أساسا إلى الهجرة من شمال أوروبا ومن شرق وجنوب شرق آسيا.

ثانيا - الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣ والأعمال التحضيرية له

١٠ - في إطار متابعة الحوار الرفيع المستوى الأول بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٥/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ عقد حوار ثان رفيع المستوى خلال دورتها الثامنة والستين في عام ٢٠١٣. وطلبت الجمعية العامة إلى رئيسها في قرارها ٢١٩/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أن ينظم، في إطار الأعمال التحضيرية للحوار الرفيع المستوى، حلقة نقاش بشأن الموضوع العام وجلسات استماع غير رسمية لتبادل الرأي مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ألف - حلقة النقاش (نيويورك، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣)^(١)

١١ - أتاحت حلقة النقاش للدول الأعضاء فرصة الاستماع إلى إحاطات بشأن آخر الأدلة المتصلة بالروابط بين الهجرة والتنمية وبشأن وسائل التصدي للتحديات الرئيسية المواجهة في مجال الهجرة، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان للمهاجرين. وتبادل المندوبون أيضا الآراء مع ممثلي الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة والمجتمع المدني.

١٢ - ولاحظ المشاركون في حلقة النقاش أن الخطاب المتعلق بالهجرة الدولية والتنمية قد تجاوز إلى حد كبير النطاق الضيق لآثار الاقتصادية ليشمل أيضا الجوانب الاجتماعية

(١) انظر <http://www.un.org/esa/population/meetings/HLD2013/panel2013.html>.

والثقافية والبيئية. وأصبح إسهام الهجرة والمهاجرين في مجتمعات المنشأ والمقصد يلقي اعترافاً بقدر أكبر من أي وقت مضى. ولاحظ الخبراء أن الهجرة، وإن كانت لا تقدم حلاً لمشاكل التنمية، ينبغي أن تدمج على نحو أكمل في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ومن أجل ضمان الطابع الطوعي للهجرة، ينبغي للحكومات إعطاء الأولوية للحد من الفقر والحوكمة الرشيدة. وأكد المشاركون في حلقة النقاش أنه ينبغي أيضاً أن تتاح للعمالة حرية الحركة بقدر أكبر في عالم يتسم بالعولمة تتلاشى فيه الحواجز أمام حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال.

١٣ - وشجع المشاركون في حلقة النقاش البلدان على تسخير فوائد الهجرة لأغراض التنمية عن طريق الاعتراف بالمهارات التي يكتسبها المواطنون خلال وجودهم في الخارج، وعلى الاستفادة من الإسهامات التي يمكن أن تقدمها جماعات المهجر. ومن خلال منح الجنسية المزدوجة وتعزيز إمكانية تحويل الاستحقاقات المكتسبة عبر الحدود الوطنية، يمكن للبلدان أن تمكن المهاجرين من المشاركة بسهولة أكبر في الهجرة الدائرية والهجرة العائدة. وذهب المشاركون في حلقة النقاش إلى أن الهجرة لها أثر إيجابي على العمالة والأجور، وإن كان أثراً متواضعاً، وليس لها أثر مالي على العموم في بلدان المقصد. وبالإضافة إلى سد الثغرات التي تتخلل سوق العمالة على جميع مستويات المهارات والتي تعزى جزئياً إلى شيخوخة السكان، يضطلع المهاجرون بدور هام بوصفهم من أصحاب المشاريع وباعتبارهم يهيئون فرص العمل. وحث المشاركون في حلقة النقاش البلدان المضيفة على الاعتراف بالإسهامات الإيجابية التي يقدمها المهاجرون، وعلى تكثيف الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان للفئات الضعيفة، ولا سيما المهاجرين من النساء والأطفال.

١٤ - ووجهوا النظر إلى التقدم المحرز في تعزيز الحوار والتعاون بشأن الهجرة. وأتاح المنتدى العالمي للهجرة والتنمية على وجه الخصوص منبرا مفيدا لتبادل الأفكار والممارسات الجيدة. وأكد المشاركون دور الأمم المتحدة في تحسين إدارة الهجرة العالمية، وأعربوا عن دعم إدماج مسألة الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

باء - جلسات الاستماع غير الرسمية لتبادل الآراء مع المجتمع المدني (نيويورك، ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣)^(٢)

١٥ - أتاححت جلسات الاستماع غير الرسمية لتبادل الآراء فرصة للمجتمع المدني للتعبير عن آرائه وتوقعاته بشأن الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣، ولتبادل الآراء مع الدول الأعضاء. وشارك في جلسات الاستماع ما يزيد عن ٣٠٠ من ممثلي المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنظمات العمالية، وغيرهم من ممثلي منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وحضر أيضا مندوبون من أكثر من ١٠٠ من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية. ومنذ الحوار الرفيع المستوى الأول الذي عقد في عام ٢٠٠٦، انخرطت الدول الأعضاء والمجتمع المدني في مناقشات بناءة، عززت الثقة والتفاهم. وانطلاقاً من هذا التقدم المحرز، عرض المجتمع المدني برنامج عمل خمسيا مؤلفاً من ثماني نقاط يركز على الإجراءات العملية، ودعا إلى اعتماد إطار للمساءلة تجري متابعتها من خلال العمليات الحكومية الدولية المناسبة^(٣).

١٦ - وشدد المشاركون على ضرورة أن يتوخى إزاء مسألة الهجرة الدولية والتنمية نهج شامل يقوم على الحقوق ويراعي الاعتبارات الجنسانية والعمرية ويتمحور على المهاجرين. وبغية الانتفاع من كامل مزايا الهجرة، يجب أن تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين. وينبغي للحكومات أن تكفل، لدى وضع سياسات الهجرة، مراعاة مكانهم الضعف لدى المهاجرين، ولا سيما الأطفال والمراهقين والشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. ويستلزم اتباع نهج قائم على الحقوق إزاء الهجرة المساواة في حصول جميع المهاجرين على التعليم والرعاية الصحية والسكن والحماية الاجتماعية والعدالة، فضلاً عن المساواة في الأجر والحق في الانضمام إلى نقابات العمال. واقترح المجتمع المدني العمل مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بوضع إطار لمعالجة مخنة المهاجرين وأفراد أسرهم الذين تتقطع بهم السبل ويوجدون في أوضاع إنسانية عسيرة، على أساس مبادئ عدم التمييز والمساواة في المعاملة وعدم الإعادة القسرية ووحدة الأسرة.

١٧ - وإذ لاحظ المشاركون أهمية معالجة أوجه القصور في الإطار التنظيمي لاستقدام العمالة أنه من أجل الحد من التكاليف الاقتصادية والبشرية للهجرة، دعوا إلى تنفيذ المعايير القائمة لاستقدام العمالة، وإصدار تراخيص لوكالات استقدام العمالة ورصدها والقيام عند

(٢) انظر <http://www.un.org/esa/population/meetings/HLD2013/hld2013.html>.

(٣) انظر <http://hldcivilsociety.org/five-year-action-agenda/>.

لاقتضاء بفرض جزاءات عليها، وإلى تحميل أرباب العمل تكاليف استقدام العمال وفقاً لمعايير العمل الدولية. وحث المشاركون أيضاً الحكومات على تهيئة المزيد من فرص العمل اللائق في بلدان المنشأ لكفالة اللجوء إلى الهجرة طوعية لا اضطراراً. واعتباراً لأن جماعات المهاجرين والمغتربين تقوم بتحويلات مالية لأهاليها وتنقل المعارف وتشجع على الابتكار وتنشئ الأعمال التجارية، فينبغي الترحيب بها باعتبارها شركاء في التنمية. وتوافقت الآراء عموماً على أن مسألة الهجرة ينبغي ربطها على نحو راسخ بدور الأمم المتحدة عن طريق دمج مسألة المهاجرين والهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

جيم - الحوار الرفيع المستوى (نيويورك، ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)^(٤)

١٨ - تحدث ممثلو أكثر من ١٠٠ من الدول الأعضاء أثناء الجلسات العامة للحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣، التي استهدفت وضع تدابير ملموسة لتعزيز الاتساق والتعاون على جميع المستويات، وتعظيم فوائد الهجرة الدولية وعلاقتها الهامة بالتنمية، والحد من آثارها السلبية. وأدلى ببيان استهلاكي كل من رئيس الجمعية العامة، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمين العام، وأعقبهم ممثل السويد بصفته رئيساً للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية، وشخصية بارزة في ميدان الهجرة الدولية والتنمية، وممثلاً عن المهاجرين. وأُدرج كذلك في قائمة المتكلمين ثلاثة من ممثلي المجتمع المدني. وقُدِّمت إلى الجلسة العامة في نهاية اليوم الثاني من الحوار الرفيع المستوى ملخصات لاجتماعات المائدة المستديرة الأربعة التي شاركت فيها أفرقة لأصحاب المصلحة المتعددين تضم ممثلين عن الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني.

١ - موجز المناقشات في الجلسات العامة^(٥)

١٩ - سلطت الدول الأعضاء الضوء على أهمية حماية حقوق الإنسان للمهاجرين، لا سيما النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى، في كل خطوة من خطوات عملية الهجرة. حيث إن فوائد الهجرة لا يمكن أن تتحقق بالكامل في الواقع إلا بحماية المهاجرين من التمييز وسوء المعاملة والاستغلال. وأكدت الدول الأعضاء مجدداً أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين وأسرهم ينبغي تعزيزها بشكل فعال بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين. كما يتعين على بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد، عند تنفيذ سياسات الهجرة، تجنب النهج التي تُفاقم ضعف المهاجرين. وجرى حث الدول الأعضاء أيضاً على كفالة توفير

(٤) انظر: <http://www.un.org/esa/population/meetings/HLD2013/mainhld2013.html>.

(٥) يعكس هذا الموجز برنامج عمل الأمين العام المؤلف من ثماني نقاط.

ظروف عمل عادلة للمهاجرين. فلا ينبغي النظر إلى العمال المهاجرين على أنهم "بجرد عوامل إنتاج" أو "سلع"، بل كبشر يتمتعون بحقوق الإنسان غير القابلة للتصرف. وسلط ممثلو الدول الأعضاء الضوء في بياناتهم على أهمية القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بالهجرة والمهاجرين، ودعوا إلى التصديق على الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة.

٢٠ - وسلط ممثلو الدول الأعضاء الضوء أيضا على الدور المركزي للشرائط ولتعزيز التعاون في مجال الهجرة على كل من المستوى الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، لا سيما بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد للمهاجرين. وأشاروا أن الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف تتسم بأهمية قصوى في تنظيم مسائل من قبيل تنمية المهارات، ومنح شهادات الكفاءة والاعتراف بها، وإمكانية نقل مزايا الضمان الاجتماعي وغير ذلك من الحقوق المكتسبة، وتوفير ظروف عمل لائقة، وتقنين عمليات تدفق المهاجرين. ونوهت بلدان عديدة بالشرائط مع المنظمات الدولية، ورحبت بمختلف المبادرات التي اتخذها الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الهجرة الدولية والتنمية. وسلط المتكلمون الضوء أيضا على دور المنتدى في تعزيز الحوار والتعاون غير الرسميين في مجال الهجرة. واقترح عدد من المندوبين أن يعزز المنتدى العالمي تركيزه على التنمية وعلى مشاركة البلدان النامية، وإدماج الأبعاد الإقليمية.

٢١ - وشدد المتكلمون على دور آليات التكامل الإقليمي في تيسير تنقل اليد العاملة، وتعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين، ومعالجة مسألة الهجرة غير القانونية. وقد نجحت العمليات التشاورية الإقليمية، في أنحاء كثيرة من العالم، في تعزيز الحوار والتعاون غير الرسميين بشأن الهجرة والتنقل. ودعا العديد من المتكلمين إلى وضع صك دولي شامل بشأن الهجرة الدولية. وحذرت بعض الوفود من مغبة إنشاء هياكل موازية أو مكررة تتعلق بالهجرة.

٢٢ - ورحبت الدول الأعضاء بالتقدم المحرز مؤخرا في الأمم المتحدة في مجال تعزيز التعاون العالمي بشأن الهجرة. وجرى التسليم باعتماد الإعلان السياسي بشأن الهجرة الدولية والتنمية، بتوافق الآراء، في الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣، باعتباره معلما بارزا على طريق بحث المنظمة الدولية لشؤون الهجرة.

٢٣ - وأكدت الدول الأعضاء على الحاجة إلى القضاء على استغلال المهاجرين، بما في ذلك الاتجار بالبشر. وسلطت البلدان الضوء على الدور الحاسم للتعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر الشنعاء. ودعت إلى محاكمة الشبكات الإجرامية العابرة للحدود وأرباب العمل الذين يستخدمون مهاجرين غير موثقين، وإلى حماية ضحايا الاتجار بالبشر، لا سيما النساء والفتيات المعرضات للاستغلال الجنسي أو التجاري. وشدد

المندوبون على أن تعزيز قنوات الهجرة القانونية يمكن أن يؤدي إلى تقليل الطلب على تهريب المهاجرين ومكافحة الممارسات التعسفية لأرباب العمل.

٢٤ - وسلط الضوء في العديد من البيانات على الحاجة إلى إدماج الهجرة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية فضلاً عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشار عدد من الدول الأعضاء إلى الأهداف والإجراءات المتعلقة بالهجرة الدولية، الواردة في الفصل العاشر من برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية لعام ١٩٩٤^(٦). واقترح المتكلمون وضع أهداف ومؤشرات واضحة للهجرة بوصفها جزءاً من أهداف التنمية المستدامة في المستقبل والإقرار بالإمكانات غير المستغلة لجماعات المهجر في تعزيز التنمية في بلدان المنشأ.

٢٥ - وأكد مندوبو الدول الأعضاء الذين تكلموا عن الحاجة إلى تعزيز قاعدة أدلة الهجرة عن طريق تحسين جمع البيانات وتحليلها، بما في ذلك أثر الهجرة على التنمية، واستخدام المعلومات في وضع السياسات. ودعا المتكلمون إلى بناء القدرات الوطنية، بمساعدة من المجتمع الدولي، في مجال جمع واستخدام البيانات المتعلقة بالهجرة.

٢٦ - ودعا المتكلمون إلى الحد من تكاليف هجرة اليد العاملة، وركز العديد من المندوبين على الحاجة إلى تخفيض تكاليف التحويلات المالية عن طريق تشجيع المنافسة وتيسير الشفافية في الأسواق. وفي حين أكد بعض المتكلمين على الطابع الخاص لتدفقات التحويلات المالية، دعوا في الوقت نفسه إلى تعزيز استخدامها بشكل منتج. وسلطت الدول الأعضاء الضوء على الحاجة إلى الحد من تكاليف استقدام الأيدي العاملة، لا سيما بالنسبة للمهاجرين ذوي المهارات المنخفضة، واتباع ممارسات أخلاقية في توظيف العاملين في المجال الصحي والمدرسين في البلدان التي تواجه نقصاً حاداً في القوة العاملة. وسلط الضوء أيضاً على الحاجة إلى تحسين الموازنة بين العرض من اليد العاملة والمهارات والطلب عليها.

٢٧ - وشدد عدد من الدول الأعضاء على الحاجة إلى تحسين التصورات العامة عن المهاجرين من خلال التصدي للتصورات السلبية عن المهاجرين والهجرة في المجتمعات المضيفة. ورحب بعض المتكلمين باستخدام الأدلة الصحيحة في مكافحة القوالب النمطية والتصورات الخاطئة، في حين شدد آخرون على أهمية دور وسائط الإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في الإسهام في إجراء مناقشة عامة مستنيرة.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، من ٥ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.181) الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

٢٨ - ودعت بعض الدول الأعضاء إلى تحسين الاستجابة الدولية لحالة المهاجرين الذين "تقطعت بهم السبل" في بلدان المقصد أو بلدان المرور العابر نتيجة لأوضاع إنسانية أليمة تتصل بتراعات أو كوارث طبيعية. ورحب المشاركون بمبادرة بشأن المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل أطلقها الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الهجرة الدولية والتنمية، وبمبادرة نانسن التي يسعى القائمون عليها إلى تعزيز حماية ضحايا الكوارث والأزمات البيئية.

٢ - موجز وقائع اجتماعات المائدة المستديرة

٢٩ - استعرض اجتماع المائدة المستديرة الأول آثار الهجرة الدولية على التنمية المستدامة. وعرض المتكلمون التجارب الوطنية في تنفيذ البرامج المتعلقة بالهجرة والتنمية، مع التركيز على قضايا من قبيل الشباب والعمل، وتنمية القوة العاملة، والاعتراف المتبادل بالمؤهلات، ومشاركة جماعات المهجر في التعاون الإنمائي، ومباشرة الأعمال الحرة في صفوف المهاجرين العائدين. ورغم التسليم على نطاق واسع بمساهمة الهجرة في التنمية، نبه بعض المتكلمين بأن الجهة التي تتحمل المسؤولية في نهاية المطاف عن الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل اللائق هي الحكومات، وليس المهاجرين.

٣٠ - وأقرت جميع المداخلات تقريرا بالحاجة إلى إدراج مسألة مساهمة الهجرة والتنقل في التنمية العالمية في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. حيث يمكن إدراج الهجرة في الإطار الإنمائي في المستقبل كجزء من هدف جديد يتعلق بالشراكة العالمية من أجل التنمية. ودعت بلدان أخرى إلى إدراج غايات تتصل بالهجرة ضمن أهداف إنمائية أخرى. كما اقترحت غايات محددة تتعلق بالهجرة، من بينها الحد من تكاليف التوظيف وتكاليف التحويلات المالية، وتعزيز الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية والمهارات المكتسبة، ومكافحة الاتجار بالبشر.

٣١ - وحدد اجتماع المائدة المستديرة الثاني تدابير تضمن احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وحمايتهم. وشدد المتكلمون على التزام الدول الأعضاء بتعزيز واحترام وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، عند وضع سياسات الهجرة. ولاحظ المشاركون أن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تؤدي كلها إلى زيادة أوجه ضعف المهاجرين. ورغم أن النساء المهاجرات يساهمن إسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنشأ وبلدان المقصد، فهن يواجهن أيضا مخاطر الاستغلال وسوء المعاملة أثناء التنقل وبعده. ودعا المندوبون إلى اعتماد سياسات للهجرة، تستند إلى مبدأ عدم التمييز، وتضمن للنساء المهاجرات المساواة في الأجور وفي الحصول على الخدمات الصحية، وتحمي النساء المهاجرات من العنف المنزلي وغيره من أشكال سوء المعاملة.

٣٢ - وجرى في اجتماع المائدة المستديرة الثاني أيضا توجيه الانتباه إلى محنة الأطفال والمراهقين والشباب في سياق الهجرة، وخاصة القصر غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم، والأطفال المهاجرين غير النظاميين، والذين ظلوا في بلدان المنشأ. وتمشيا مع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل^(٧)، أبرز المتكلمون أهمية إتاحة فرص متساوية لجميع الأطفال للحصول على الرعاية الصحية والتعليم والسكن والحماية والعدالة وتسجيل المواليد، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، ودعوا إلى إنهاء احتجاز الأطفال المهاجرين. وأشار المشاركون إلى أن مصالح الطفل الفضلى ينبغي أن تمثل الاهتمام الأساسي في جميع السياسات والقرارات التي تؤثر على الأطفال المهاجرين، بما في ذلك السماح للأطفال بالإقامة مع والديهم.

٣٣ - ووجه بعض المتكلمين الانتباه إلى تحديات الهجرة غير القانونية، ولا سيما فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص وقرب المهاجرين، مع التركيز على الأدوار الموكلة لكل من الحكومات والمجتمع المدني في مكافحة الاتجار بالأشخاص وفي مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر. وحذر بعض المتكلمين من تجريم ضحايا الاتجار بالبشر، وأوصوا بإيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة من المهاجرين، بمن فيهم ملتمسو اللجوء واللاجئون والأشخاص عديمو الجنسية. وذكروا أن سياسات الهجرة ينبغي أن تكفل مسارات تنقل آمنة ومنظمة وإنسانية. ومع ذلك، لا تزال تلبية احتياجات وحقوق المهاجرين مع إيلاء الاعتبار الواجب للمصالح المشروعة للدول الأعضاء تشكل تحديا في العديد من البلدان.

٣٤ - وفي اجتماع المائدة المستديرة الثالث نوقشت مسائل تعزيز الشراكات والتعاون في مجال الهجرة الدولية، وجرى استعراض الآليات الكفيلة بمراعاة إدماج الهجرة في السياسات الإنمائية، وسلط الضوء على الحاجة إلى تحقيق الاتساق على المستويات كافة. ولاحظ المشاركون أنه، منذ إجراء الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٦، ارتفع بشكل ملحوظ عدد البلدان التي تسعى إلى إقامة الشراكات والتعاون في مجال الهجرة. وقد أحرز عدد من البلدان تقدما في مجال تنسيق أعمال مختلف الكيانات الحكومية التي تعنى بالهجرة. وسلّم المتكلمون بدور كل من عمليات التكامل الإقليمي وآليات التعاون، وعملية المنتدى العالمي، والمجموعة العالمية المعنية بالهجرة في تعزيز التعاون. ودعت عدة وفود منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة. واعتُبر المجتمع المدني والمهاجرون شركاء رئيسيين ينبغي إدراجهم في صياغة السياسات، بينما اعتُبرت منظمات أرباب العمل والعمال شركاء حيويين في وضع برامج تنقل اليد العاملة.

(٧) انظر: United Nations, Treaty Series. vol. 1577, No. 27531.

٣٥ - وشدد المشاركون على أن الشراكات والتعاون في مجال الهجرة ينبغي التركيز فيها على المجالات التي يوجد فيها بالفعل توافق كبير في الآراء، بما في ذلك تخفيض تكاليف التحويلات المالية ورسوم التوظيف، وتيسير مشاركة المغتربين، وتحسين قاعدة الأدلة. وأشار المتكلمون إلى أنه، بغية المضي قدما في مناقشة الهجرة على الصعيد العالمي وتسخير الهجرة لأغراض التنمية، ثمة حاجة إلى إجراء متابعات سواء من داخل الأمم المتحدة أو من خارجها.

٣٦ - وجرى في اجتماع المائدة المستديرة الرابع مناقشة بشأن تنقل اليد العاملة وأثره على التنمية. واتفق المشاركون على أن خطط التنقل الثنائية والإقليمية يمكن أن تقوم بدور رئيسي في جعل الهجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة، عن طريق تأمين الوصول بالطرق القانونية، ومعالجة عدم التوافق بين العرض والطلب في سوق العمل، وإبلاغ المهاجرين المحتملين بالفرص المتاحة في سوق العمل وفي عملية الهجرة، والحد من الطلب على الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

٣٧ - ولخطط تنقل اليد العاملة دور رئيسي أيضا في حماية حقوق العمال المهاجرين، وخاصة الفئات الضعيفة مثل العمال ذوي المهارات المتدنية، والعمال الذين يدخلون في إطار برامج الهجرة المؤقتة والعمال المتزولين المهاجرين، والمهاجرين من النساء والشباب. ودعا عدد من المشاركين إلى تضافر الجهود من أجل ضمان المساواة في المعاملة فيما يتعلق بظروف العمل، بما في ذلك الأجور والسكن. ومن بين التدابير العملية المقترحة لتخفيض تكاليف الهجرة التي يتحملها المهاجرون إنفاذ التزام أرباب العمل بدفع تكاليف الهجرة، والقضاء على الوسطاء عديمي الضمير، وزيادة المنافسة في الأسواق، وإصدار التراخيص لوكالات التوظيف. ومن شأن التوفيق بين الوظائف المتاحة ومهارات المهاجرين وتيسير الاعتراف بالشهادات والمؤهلات الأجنبية أن يؤدي إلى تقليل "هدر الأدمغة" وتعزيز النتائج الإيجابية للهجرة.

٣٨ - ودعا المشاركون إلى زيادة التعاون والاتساق فيما بين مختلف الوكالات الحكومية والوزارات العاملة في مجال الهجرة على الصعيد الوطني، بما في ذلك وزارات الهجرة والعمل، فضلا عن الوزارات المسؤولة عن التنمية والتعليم والخدمات الاجتماعية.

ثالثا - تنفيذ برنامج العمل المؤلف من ثماني نقاط: تقييم التقدم المحرز وتحديد الثغرات

٣٩ - يستعرض هذا الفرع التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المؤلف من ثماني نقاط الذي وضعه الأمين العام والذي يرد في تقريره المقدم إلى الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣.

ألف - حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين

٤٠ - منذ عام ٢٠١٣، صدقت ١١ دولة إضافية من الدول الأعضاء على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ المتعلقة بالعمل اللائق للعمال المتزليين (٢٠١١)، ليصل مجموع الدول الأطراف فيها إلى ١٤ دولة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، كانت ٤٧ دولة طرفاً قد صدقت على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠^(٨)، في حين صدقت ٥٥ دولة عضواً على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٩٧ بشأن بشأن العمال المهاجرين (مراجعة عام ١٩٤٩)، أو على اتفاقية منظمة العمل الدولية للعمال المهاجرين لعام ١٩٧٥ (أحكام تكميلية) (الاتفاقية رقم ١٤٣)، أو عليهما معاً. وفي المجموع، صدق ٨٧ بلداً على صك واحد على الأقل من هذه الصكوك المتعلقة بالمهجرة.

٤١ - ومنذ صدور التقرير A/68/190، أولي اهتمام خاص للحد من مدى تعرض المهاجرين من النساء والأطفال للمخاطر. وأصدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مبادئ توجيهية لتحديد حلول دائمة لما فيه مصلحة الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم. ونسقت اليونيسيف، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، التقرير المشترك الصادر عن المجموعة العالمية المعنية بالمهجرة والمعنون "الهجرة والشباب: التحديات والفرص" الذي يحتوي على مساهمات من الكيانات التابعة للمجموعة العالمية وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي الدورة السادسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٤، وقّع عدد من الدول الأعضاء على تعهد بوضع حد لاحتجاز الأطفال المهاجرين.

٤٢ - وأطلقت منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) برنامجاً عالمياً لتعزيز حقوق الإنسان والعمل للعمال المتزليين المهاجرين وأفراد أسرهم. وساعدت المفوضية، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، السلطات الوطنية في لبنان في وضع قواعد سلوك تقدم إرشادات لوكالات التوظيف بشأن تعزيز حقوق العمال المتزليين المهاجرين في ذلك البلد. وشرعت المفوضية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنفيذ برامج في جمهورية مولدوفا والفلبين والمكسيك صُممت لتعزيز قدرات منظمات العاملات المهاجرات.

٤٣ - وأطلقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مبادرة عالمية بشأن توفير الحماية في عرض البحر لإذكاء الوعي بالمخاطر التي يتعرض لها اللاجئون عند مشاركتهم في

(٨) المرجع نفسه، المجلد ٢٢٢٠، الرقم ٣٩٤٨١.

حركات الهجرة المختلطة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ستنظم مفوضية شؤون اللاجئين حواراً بشأن توفير الحماية في عرض البحر بهدف التصدي لوفيات الهاربين من الترامات والاضطهاد وتعزيز التعاون الإقليمي في تقاسم الأعباء والمسؤوليات. وتوفر مفوضية حقوق الإنسان التوجيه للدول الأعضاء في وضع نهج قائم على حقوق الإنسان واتباعه في تنفيذ تدابير مراقبة الحدود، بما في ذلك استقبال المهاجرين الدوليين وفرزهم ومساعدتهم واحتجازهم وإعادةهم إلى بلدانهم.

٤٤ - ورغم هذه الجهود، فإن تحديات كثيرة ما زالت ماثلة. فمعظم الصكوك الدولية ذات الصلة بالمهاجرين الدوليين والهجرة الدولية لم تشهد إلا عدداً قليلاً من عمليات التصديق الجديدة. وعلاوة على ذلك، ما زال اللجوء إلى الاحتجاز الإداري في تزايد مستمر، إذ يحتجز آلاف المهاجرين، بمن فيهم الأطفال، كل عام في مرافق غير ملائمة دون أن تتوافر لهم سبل الحصول على مشورة قانونية. وفي أنحاء كثيرة من العالم، ما زال الأطفال المهاجرون والأطفال الذين يولدون لوالدين مهاجرين محرومين من المساواة في الحصول على التعليم أو الخدمات الصحية الأساسية، وكثيراً ما يفصلون عن والديهم، وبخاصة عندما يكون وضعهم غير قانوني.

باء - الحد من تكاليف هجرة اليد العاملة

٤٥ - حدد تقرير الأمين العام الذي أُعد للحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣، أربعة أنواع من التدخلات التي يمكن أن تقلل من التكاليف المتصلة بالهجرة، وهي: (أ) تخفيض تكاليف التحويلات المالية، (ب) تخفيض الرسوم التي تدفع للقائمين بالتوظيف، (ج) تعزيز إمكانية نقل استحقاقات الضمان الاجتماعي والحقوق المكتسبة الأخرى، (د) تشجيع الاعتراف المتبادل بالشهادات والمؤهلات والمهارات. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، اتخذت مبادرات شتى لتخفيض التكاليف التي تستهدفها هذه التدخلات والتكاليف الأخرى للهجرة.

٤٦ - وأطلق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمفوضية الأوروبية، بالتعاون مع البنك الدولي والاتحاد البريدي العالمي، المبادرة الأفريقية للخدمات المالية البريدية التي تهدف إلى زيادة المنافسة في بعض أكثر قنوات التحويلات المالية تكلفة. وعلاوة على ذلك، افتتح الاتحاد الأفريقي، في شراكة مع المفوضية الأوروبية والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والمنظمة الدولية للهجرة، المعهد الأفريقي للتحويلات المالية الذي يرمي إلى تخفيض تكاليف التحويلات المالية، وتطوير منتجات مالية تستهدف المستفيدين من تلك التحويلات، وتعزيز برامج محو الأمية المالية. وتوفر المنظمة الدولية للهجرة، من خلال المواقع الشبكية ودورات محو الأمية المالية، للمهاجرين وأسرهم معلومات عن أسعار التحويلات المالية وسبل

الاستخدام المنتج لتلك التحويلات. وقد أثمرت مبادرات من هذا القبيل عن بعض النتائج بالفعل. ففي الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣، أدى انخفاض تكاليف التحويلات المالية إلى تحقيق وفورات للمهاجرين وأسرههم تُقدر بأكثر من ٤٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة^(٩).

٤٧ - ويُنفذ عدد من المبادرات الجديدة لتخفيض تكاليف التوظيف الباهظة. وأجرت منظمة العمل الدولية والبنك الدولي، بدعم من شراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية، أربع دراسات استقصائية تجريبية لتقييم تكاليف التوظيف وغيرها من التكاليف المتصلة بالهجرة. وأطلقت منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع عدد من أعضاء المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، مبادرة "التوظيف المنصف" الرامية إلى جمع معلومات عن ممارسات التوظيف الدولية وتقديم المساعدة إلى البلدان في مواءمة قوانينها وسياساتها وآليات تنفيذها مع معايير العمل الدولية. وأنشأت المنظمة الدولية للهجرة، بالتعاون مع المنظمة الدولية لأرباب العمل، وهي عبارة عن شبكة تابعة للقطاع الخاص تضم ١٥٠ من اتحادات الأعمال التجارية واتحادات أرباب العمل في ١٤٣ بلداً، تحالف القطاعين العام والخاص من أجل كفالة الإنصاف ومراعاة الأخلاقيات في توظيف العمال الأجانب ومعاملتهم. وفي إطار هذا التحالف، يجري وضع إطار توظيف أخلاقي طوعي أطلق عليه اسم النظام العالمي لتزاهة التوظيف، بهدف تخفيض تكاليف توظيف العمال المهاجرين.

٤٨ - وتروج منظمة الصحة العالمية لإدراج استحقاقات الرعاية الصحية في اتفاقات الحماية الاجتماعية المبرمة بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وتشمل هذه الاتفاقات أيضاً إمكانية نقل استحقاقات الضمان الاجتماعي وغيرها من حقوق المهاجرين العائدين المكتسبة. ولا تزال اليونيسكو تدعو إلى الاعتراف المتبادل بالمؤهلات والمعايير المهنية في إطار الاتفاقيات الإقليمية الستة المتعلقة بالاعتراف بالمؤهلات. وتروج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للسماح للاجئين بالاستفادة من البرامج الخاصة بالعمال المهاجرين.

٤٩ - ورغم إحراز بعض التقدم في كل مجال من هذه المجالات، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. فعلى سبيل المثال، تبين أن متوسط تكلفة إرسال التحويلات المالية في الربع الأخير من عام ٢٠١٣ يتجاوز ٥ في المائة في ١٧٣ قناة من قنوات التحويلات المالية،

(٩) البنك الدولي، "Savings of \$44 billion: impacts of the global target of a reduction of remittances cost through effective interventions at the global, country and municipality levels" (4 نيسان/أبريل ٢٠١٤). يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: <http://www.worldbank.org/en/results/2014/04/04/savings-of-44-billion>.

بينما تقل تلك التكلفة عن نسبة ٥ في المائة في ٤٧ قناة فقط^(١٠). وتبين أن بعض أكثر قنوات التحويلات المالية تكلفة توجد في أفقر البلدان. ووفقا لتقرير صدر مؤخرا عن معهد التنمية الخارجية، فإن أفريقيا ستستفيد مما يقدر بنحو ١,٨ بليون دولار سنويا إذا حددت تكاليف التحويلات المالية في المستويات التي أوصت بها مجموعة الثمانية^(١١). ويمكن استخدام هذه الوفورات في دفع تكاليف التعليم الابتدائي السنوية لعدد يقدر بنحو ١٤ مليون طفل في المنطقة، لينخفض إلى النصف عدد الأطفال ممن بلغوا سن الدراسة الابتدائية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذين لم يلتحقوا بالمدرسة^(١٢).

٥٠ - ولا تزال تكاليف توظيف العمال المهاجرين مرتفعة أيضا، إذ ينفق العمال أجر أشهر، بل أجر سنوات أحيانا، لتغطية تكاليف الوثائق والنقل وخدمات التوظيف. وما زال عدم إحراز تقدم في الاعتراف بالمؤهلات التعليمية والمهنية فيما بين البلدان والمناطق يسهم في فقدان المهارات وهدر الأدمغة. وفي الوقت ذاته، يواجه أرباب العمل في أنحاء كثيرة من العالم شُحا في عدد العمال المحليين المؤهلين. وخلاصة القول إن التكاليف المفرطة للهجرة الدولية، بالإضافة إلى هدر رأس المال البشري بسبب عدم توافق المؤهلات مع المهارات المطلوبة في العمل، ما زالا يُعرقلان ما للهجرة من آثار إيجابية على صعيد التنمية.

جيم - القضاء على استغلال المهاجرين، بما في ذلك الاتجار بالبشر

٥١ - في الفترة التي انقضت منذ صدور الوثيقة A/68/190، اشتدت وتيرة التصدي للاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة البلدان في جميع المناطق في جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وذلك بوسائل منها تقديم المساعدة التشريعية وبناء القدرات. وعلاوة على ذلك، استحدث المكتب آلية للإبلاغ عن تهريب المهاجرين وأنواع السلوك المتصلة به في جنوب شرق آسيا. واتخذ عدد من الشركات الخاصة خطوات للقضاء على العمل القسري في سلاسل الإمداد العالمية الخاصة بها. وفي تطور مشجع، اعتمد المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية بروتوكول عام ٢٠١٤ المرفق باتفاقية العمل القسري لعام ١٩٣٠، بهدف سد الثغرات المتعلقة بمنع العمل

(١٠) المرجع نفسه.

(١١) انظر: Kevin Watkins and Maria Quattri, "Lost in intermediation: how excessive charges undermine the benefits of remittances for Africa" تقرير معهد التنمية الخارجية، لندن، معهد التنمية الخارجية، نيسان/أبريل ٢٠١٤.

(١٢) المرجع نفسه.

القسري من خلال حماية العمال المهاجرين من عمليات التوظيف القائمة على الاحتيال وتوفير سبل انتصاف فعالة للضحايا.

٥٢ - واتخذ عدد من الكيانات مبادرات محددة للتصدي للاتجار بالنساء والأطفال. فعلى سبيل المثال، شرعت منظمة العمل الدولية، بدعم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في تنفيذ برنامج تعاوني لفترة خمس سنوات يرمي إلى منع الاتجار بالنساء والفتيات في الأردن والإمارات العربية المتحدة وبنغلاديش ولبنان ونيبال والهند، وبلدان أخرى في آسيا. وقامت المنظمة الدولية للهجرة، بالتعاون مع اليونيسيف ومنظمات دولية أخرى، بتدريب ممثلي الوزارات والمجتمع المدني في منطقة البحر الكاريبي وفي شرق أفريقيا وأمريكا الجنوبية في مجالات الاتجار بالبشر والعنف الجنساني وحماية الطفل.

٥٣ - وما زال فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة الاتجار بالأشخاص يروج لاتباع نهج شامل إزاء هذه المسألة، بوسائل منها دعم ضحايا الاتجار بالبشر. وعلاوة على ذلك، تتعاون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، في إطار مختلف فرق العمل المعنية، على الترويج لاتباع نهج قائم على مراعاة حقوق الإنسان للأشخاص المشاركين في تدفقات الهجرة المختلطة في شمال وشمال شرق أفريقيا.

٥٤ - ومع أن عددا كبيرا من الدول صدق على بروتوكول عام ٢٠٠٠ لمنع وقمع ومعاقة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال^(١٣)، وبروتوكول عام ٢٠٠٠ لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو^(١٤)، إذ بلغ عدد الدول الأطراف فيهما ١٥٩ دولة و ١٣٨ دولة على التوالي في حزيران/يونيه ٢٠١٤، فإن تنفيذ هذين الصكين تنفيذا فعالا على الصعيد الوطني ما زال يشكل تحديا. وعلاوة على ذلك، فإن فرص الهجرة الآمنة والقانونية لا تجسد واقع الهجرة اليوم. وتكاليف هذا التقاعس باهظة، إذ يلقي آلاف المهاجرين سنويا مصرعهم في البحر أو لدى عبورهم الحدود الدولية.

دال - معالجة مخنة المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل

٥٥ - يولى لمحنة المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل اهتمام متزايد، وهي قضية يقود الدفاع عنها الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الهجرة الدولية والتنمية. وخلال السنوات القليلة الماضية، سلطت الأزمات الحادة الضوء على ضرورة وضع إطار لتحديد مسؤوليات الدول

(١٣) انظر: United Nations, Treaty Series, vol. 2237, No. 39574.

(١٤) المرجع نفسه، المجلد ٢٢٤١، الرقم ٣٩٥٧٤.

الأعضاء والجهات الفاعلة من غير الدول تجاه المهاجرين الذين يوجدون في حالات الأزمات. ولسد هذه الثغرة، تقود إثيوبيا وأستراليا وبنغلاديش والفلبين وكوستاريكا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب المفوضية الأوروبية، وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، مبادرة ترمي إلى حماية كرامة وحقوق المهاجرين العالقين في البلدان التي تعاني من أزمات حادة. وتهدف هذه المبادرة إلى وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية الطوعية لفائدة جميع أصحاب المصلحة فيما يتصل بالتأهب لحالات الطوارئ، وبناء القدرات المؤسسية، وتقديم المساعدة الإنسانية، وتوفير الحماية، وتقديم الدعم بعد انتهاء الأزمات.

٥٦ - وثمة مبادرة هامة ثانية اتخذت لسد الثغرات التي تعترض النظام الحالي لحماية المهاجرين الدوليين، ألا وهي مبادرة نانسن. فقد استهلت سويسرا والنرويج، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، هذه العملية التشاورية التي ترمي إلى التصدي إلى تشرد السكان عبر الحدود نتيجة للكوارث الطبيعية ولتغير المناخ.

٥٧ - أما تحالف الحلول الذي شكّل مؤخرًا، وهو عبارة عن شراكة بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، فيرمي إلى إيجاد حلول لحالات التشرد التي طال أمدها من خلال تعزيز قدرة اللاجئين والمشردين على الصمود والاعتماد على الذات والارتقاء بأنفسهم. وتروج هذه المبادرة، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص، للمفهوم القائل إن التشرد لا يُعد شاغلًا إنسانيًا وقضية تتعلق بالحماية فحسب، ولكن أيضًا عقبة أمام التنمية ينبغي مراعاتها على النحو الواجب في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

هاء - تحسين النظرة السائدة لدى عموم الناس تجاه المهاجرين

٥٨ - تُبذل منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الجهود لتوعية عموم الناس بما يقدمه المهاجرون لبلدانهم الأصلية والبلدان التي يقصدونها من مساهمات، وللتصدي لما يصدر ضدهم وضد أفراد أسرهم من تمييز ومشاعر كره للأجانب وتعصب. ففي إطار حملة للتصدي للقوالب النمطية السائدة تجاههم، وضعت مفوضية حقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية سلسلة رسوم متحركة. وأعدت المفوضية منشورا ومواد أخرى سمعية وبصرية عن حقوق الإنسان لخدم المنازل المهاجرين الذين هم في وضع غير قانوني. واستهلت المنظمة الدولية للهجرة أيضًا حملة إعلامية تحت شعار "انظر ما يحمله المهاجرون إلينا من فوائد لا تحصى ولا تعد"، تسلط الضوء على مساهمة المهاجرين في مجتمعاتهم الأصلية ومجتمعات البلدان التي يقصدونها.

٥٩ - وتسعى هذه المبادرات إلى إشراك مجموعة واسعة من الجهات المعنية تشمل القطاع الخاص، ونقابات العمال، ووسائل الإعلام، والمؤسسات التعليمية، والحكومات المحلية، والمهاجرين. وفي أواخر عام ٢٠١٣، بدأت اليونيسيف، بالتعاون مع عدة شركاء، في إجراء مشاورة عبر الإنترنت بشأن هجرة الشباب، وعدم المساواة، وخطوة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لإبلاغ صوت الشباب والمهاجرين والأوساط الأكاديمية في صياغة التوصيات الكفيلة بجعل الهجرة تجربة إيجابية. وهناك أيضا جهود جارية للتعاون مع الحكومات المحلية والإقليمية لتغيير مواقف عموم الناس تجاه المهاجرين والهجرة. وفي هذا الصدد، قام معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة وجامعة الأمم المتحدة والمبادرة المشتركة بشأن الهجرة والتنمية وشراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة، بتقديم الدعم لمدينة برشلونه لاستضافة منتدى البلديات الأول المعني بالتنقل والهجرة والتنمية في حزيران/يونيه ٢٠١٤. ومن المتوقع عقد منتدى ثان للبلديات في كيتو في عام ٢٠١٥.

٦٠ - غير أن القوالب النمطية السلبية تجاه المهاجرين والهجرة لا تزال قائمة. فقد بينت دراسات استقصائية أجريت في الآونة الأخيرة في أوروبا وأمريكا الشمالية أن عددا كبيرا من بين الذين أجابوا على تلك الاستقصاءات يعتبرون الهجرة الدولية من التحديات المطروحة. ولا تزال التصورات الخاطئة بشأن مساهمات المهاجرين في الاقتصاد والمالية العامة، واستخدامهم لنظم الحماية الاجتماعية، إضافة إلى تأثيرهم على أسواق العمل ومستويات الأجور، تساهم في انتشار المواقف السلبية إزاء المهاجرين وتنقل اليد العاملة بين سكان البلدان المضيفة.

واو - إدراج الهجرة في خطة التنمية

٦١ - بدأ المجتمع الدولي في الدعوة إلى إدراج الأهداف والغايات المتصلة بالهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مستندا في ذلك إلى المجموعة المتزايدة من الأدلة التي تؤكد ما للهجرة والتنقل والمهاجرين من مساهمات متعددة في تحقيق التنمية المستدامة. فقد حددت في المناقشات التي جرت في الآونة الأخيرة بين الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية، عدة مجالات ذات أولوية لتحقيق الاستفادة القصوى مما تنطوي عليه الهجرة من مزايا إنمائية مع التقليل إلى أدنى حد من تكاليفها الإنسانية والاجتماعية والمالية (انظر الجدول ٢).

الجدول ٢

قائمة إرشادية بالمجالات المستهدفة المتصلة بالهجرة

المجال المستهدف	اجتماع الخبراء العالمي المعني بالهجرة ^(أ)	المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية ^(ب)	الفريق العامل المفتوح باب العضوية ^(ج)
تعزيز التعاون والشراكات على المستوى الدولي	x	x	
تسهيل الهجرة القانونية الآمنة والمنظمة	x	x	x
تعزيز تنقل العمالة	x	x	x
الحد من تكاليف التحويلات المالية	x	x	x
تخفيض تكاليف التوظيف	x	x	
تحسين نقل الحقوق المكتسبة	x	x	
الاعتراف بالمهارات والشهادات المكتسبة في الخارج	x	x	
القضاء على التمييز والتصدي لكرهية الأجانب	x	x	
مكافحة الاتجار بالأشخاص	x	x	x
إيجاد حلول للاجئين والمشردين		x	
الحفاظة على حقوق العمال المهاجرين	x	x	x
حماية حقوق الإنسان للمهاجرين	x	x	
التخفيف من أثر هجرة الأدمغة	x		x
تعزيز قاعدة الأدلة بشأن الهجرة	x	x	
إدراج المهاجرين ضمن الفئات الضعيفة	x	x	
تعزيز الهوية القانونية وتسجيل الولادات			x

(أ) نظمته حكومتا بنغلاديش وسويسرا (دكا، في يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤).

(ب) الاجتماع السابع للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، نظمته حكومة السويد (ستوكهولم، من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤).

(ج) الوثيقة الختامية: الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (مسودة، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤).

٦٢ - وثمة إجراءات تكميلية متنوعة تدعم فكرة إدراج الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فالهجرة بإمكانها، أولاً، بوصفها عامل تمكين للتنمية العالمية، أن تساهم في تحقيق عدة أهداف إنمائية كالقضاء على الفقر، وإرساء أسلوب عيش صحي، والارتقاء بالعمل اللائق. وثانياً، يمكن اعتبار الغايات الرامية إلى الاستفادة من فوائد الهجرة والتقليل من تكاليفها أداة لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وثالثاً، يمكن تقسيم الغايات ذات الصلة إلى غايات تتعلق بالمهاجرين وأخرى تتعلق باللاجئين وسائر الفئات الضعيفة.

٦٣ - ومن الأهمية بمكان تفعيل المواضيع المذكورة بما يحولها إلى غايات ومؤشرات محددة ومناسبة وقابلة للقياس والتحقيق وملائمة ومحددة زمنيا لاستيفاء معايير الرصد والمساءلة. وقد حددت المجموعة العالمية المعنية بالهجرة العديد من المواضيع التي لها مقومات جيدة تتيح استخدامها في رصد ما يتم تحقيقه على مر الزمن من تقدم، وتشمل تكاليف التحويلات المالية، وتكاليف التوظيف، وإمكانية نقل الضمان الاجتماعي وغيره من الحقوق المكتسبة، والاعتراف بالمهارات، والاتجار بالأشخاص، وانعدام الجنسية، وإيجاد حلول دائمة للاجئين. وتعكف عدة كيانات من المجموعة المعنية بالهجرة على وضع مجموعة من المؤشرات المتعلقة بحقوق الإنسان للمهاجرين وأفراد أسرهم، مع التركيز بوجه خاص على الحق في الصحة والتعليم والعمل اللائق. ويتعين في هذا الصدد الاضطلاع بالمزيد من العمل لوضع بيانات ومؤشرات تستند إلى مصادر مبتكرة لاستقاء البيانات.

٦٤ - وتقدم المجموعة المعنية بالهجرة أيضا الدعم للعمليات القطرية. وتسعى المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية، وهي شراكة تضم ستة من أعضاء المجموعة إلى تعزيز فوائد الهجرة على الصعيد المحلي في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ثمانية بلدان بتجربة نموذجية لإدراج الهجرة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وتعكف المجموعة أيضا على وضع توجيهات بشأن الهجرة تندرج ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومبادرة "توحيد الأداء".

زاي - تعزيز قاعدة الأدلة المتعلقة بالهجرة

٦٥ - يمثل توافر بيانات موثوقة ودقيقة وحسنة التوقيت شرطا مسبقا لمناقشة تستند إلى أدلة ولوضع السياسات ورصدها. وهناك بلدان عديدة قدراتها ضعيفة لا تسمح لها بأن تصدر بيانات أساسية بشأن أعداد المهاجرين وتدفقات الهجرة أو بأن تجري فيما يتعلق بالسياسات ذات الصلة تحليلات للسبل والوسائل الكفيلة بتحقيق فوائد الهجرة على مستوى الأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمعات. وقد اتضح من تقييم أجري في الآونة الأخيرة للبيانات المتاحة بشأن الهجرة في عشرة بلدان نامية أنه، رغم وجود مصادر عديدة للبيانات ذات الصلة في مؤسسات وطنية مختلفة، كثيرا ما لا يستعان بهذه البيانات كمورد في وضع السياسات

الوطنية وتخطيطها، ولا يجري استخدامها أو تحليلها أو نشرها على نحو منهجي^(١٥). وتنعدم إلى حد كبير الأدلة المتعلقة بالروابط بين الهجرة الداخلية والهجرة الدولية.

٦٦ - وفي حين تظل تعدادات السكان هي المصدر الرئيسي للمعلومات القابلة للمقارنة دولياً بشأن عدد المهاجرين الدوليين وخصائصهم، تظل المشكلة المطروحة كامنة في كيفية الاستفادة منها نظراً إلى التأخيرات في تجهيز ونشر الجداول الإحصائية المستمدة منها. وقد وصل عدد البلدان والمناطق التي تبين أنها طرحت في جولة تعدادات عام ٢٠١٠، التي بدأت في عام ٢٠٠٥ وستنتهي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أسئلة تتصل بالسكان المولودين في الخارج إلى ١٣٠ بلداً ومنطقة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. غير أن عدد البلدان والمناطق التي قدمت حتى ذلك التاريخ بيانات عن مجموع السكان المولودين في الخارج كان ٦١ بلداً ومنطقة فقط (٤٧ في المائة). ولم يبلغ عن هؤلاء السكان في بيانات مبنية بحسب بلد الميلاد سوى ٤٢ بلداً ومنطقة (٣٢ في المائة). ولم يقدم سوى عدد قليل من البلدان النامية في السنوات الأخيرة إلى شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة إحصاءات عن تدفقات الهجرة التي استعين في قياسها ببيانات مستقاة من مصادر إدارية.

٦٧ - وبتزايد النظر في مسألة الهجرة والمهاجرين والتنقل في سياق خطة التنمية العالمية واستراتيجيات التخطيط الوطنية، يتوقع أن يزداد الطلب على بيانات ومؤشرات في مجال الهجرة تتسم بالدقة وحسن التوقيت وبأهميتها الوطنية وقابليتها للمقارنة دولياً. وقد شدد تقرير الأمين العام عن إحصاءات الهجرة الدولية (E/CN.3/2014/20) الذي قدم إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والأربعين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٤، على ضرورة بذل المزيد من الجهود لأجل التشجيع على المعالجة الإحصائية لبيانات الهجرة الدولية المستمدة من التعدادات الوطنية ونشرها، وتسخير المصادر الإدارية لاستقاء البيانات المتعلقة بالهجرة، وتعزيز قدرات البلدان النامية في مجال جمع هذه البيانات، وتبادل المعلومات الإحصائية بين البلدان. وأوصى التقرير بأن تنظر الأوساط الإحصائية الدولية في إمكانية وضع برنامج مخصص لتنمية القدرات من أجل تحسين جمع البيانات المتعلقة بالهجرة وتجهيزها وتحليلها لأغراض تخطيط السياسات. وفي سياق مماثل، دعا المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء الإحصاءات العمالية المعقود في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، إلى إعداد إحصاءات عن هجرة اليد العاملة للاسترشاد بها في السياسات المتعلقة بهجرة اليد العاملة.

(١٥) مرصد دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ المعني بالهجرة، "Migration and development within the South: new evidence from African, Caribbean and Pacific countries"، مجموعة أبحاث منظمة الهجرة الدولية، رقم ٤٦ (جنيف، المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٣).

٦٨ - ولتعزيز قاعدة الأدلة المتعلقة بالهجرة الدولية، استثمرت وكالات المجموعة العالمية المعنية بالهجرة في الأنشطة المتعلقة بجمع البيانات، ومنهجيات وضع المؤشرات، وبناء القدرات، وتبادل المعارف، والدراسات الاستقصائية والدراسات البحثية. ويتواصل تحديث قاعدة بيانات الأمم المتحدة للهجرة على الصعيد العالمي التي تتعدها شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وسيستعان بهذه القاعدة للاسترشاد بها في إدخال التنقيحات في المستقبل على تقديرات عدد المهاجرين في العالم حسب العمر ونوع الجنس وبلد الميلاد. وبالتعاون مع اليونيسيف، أصدرت شعبة السكان طبعة عام ٢٠١٤ لمجموعة مؤشرات تغطي ٢٣٢ بلدا ومنطقة، وتكمل ملف موجزات الهجرة التي يحتفظ بها المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. وتتواصل كيانات أخرى تابعة للمجموعة العالمية المعنية بالهجرة مساهمتها في قاعدة أدلة الهجرة العالمية. فعلى سبيل المثال، قام المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بجمع بيانات التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٤ ووسع قاعدة بيانات السوابق القضائية بشأن الاتجار بالأشخاص^(١٦)، بينما بدأت المنظمة الدولية للهجرة تتعقب عدد المهاجرين الذين هلكوا في المناطق الحدودية وشرعت في إجراء دراسة في هذا الشأن^(١٧). وخلص تقرير الرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤: تحقيق المساواة للجميع، الذي أصدرته اليونيسكو في أوائل عام ٢٠١٤، إلى أن أطفال المهاجرين من تلاميذ المدارس الثانوية في البلدان المتقدمة النمو يتخلفون عن التلاميذ من مواليد تلك البلدان من حيث استيفاء معايير اكتساب قدرات الإمام بمبادئ القراءة.

٦٩ - وتتواصل المجموعة المعنية بالهجرة الدعوة إلى الاستعانة بدراسات استقصائية لقياس نطاق وأثر الهجرة. وتعكف، على سبيل المثال، اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة، على إعداد تقرير عن أثر الهجرة على أفراد الأسرة الذين يتركهم المهاجرون وراءهم في بلدانهم الأصلية، وعلى الذين يعودون من الخارج إلى بلدانهم، بالاستعانة بالأساليب المستخدمة في الدراسات الاستقصائية لأغراض القياس النوعي والقياس الكمي على حد سواء. وبلاستناد إلى استطلاع عالمي للرأي أجرته مؤسسة غالوب في شكل مقابلات مع ٢٥ ٠٠٠ من المهاجرين في أكثر من ١٥٠ بلدا، وضعت المنظمة الدولية للهجرة في تقريرها عن الهجرة في العالم لعام ٢٠١٣: رفاه المهاجرين والتنمية^(١٨)، مجموعة

(١٦) فيينا، ٢٠١٤.

(١٧) باريس، ٢٠١٤.

(١٨) جنيف، ٢٠١٣.

من المؤشرات المتعلقة برفاه المهاجرين في جميع أنحاء العالم. وبالتعاون مع مؤسسة غالوب، استهلت المنظمة الدولية للهجرة برنامجاً متعدد السنوات للدراسات الاستقصائية عن الهجرة في العالم، افتتح ببدء العمل في عام ٢٠١٤. بمقياس الهجرة الدولية.

٧٠ - وفي مجال تنمية القدرات، نظمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والمنظمة الدولية للهجرة حلقة عمل عن جمع واستخدام إحصاءات الهجرة بالنسبة لبلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى. وستعالج دورة عمل اللجنة الاقتصادية لعام ٢٠١٤ بشأن إحصاءات الهجرة مسألة قياس مدى إدماج المهاجرين والهجرة العائدة والهجرة الدائرية وأثر الهجرة. وبدعم من شراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية، تعكف المجموعة العالمية المعنية بالهجرة على إعداد دليل عملي لقياس الهجرة الدولية وآثارها على التنمية. وبالتعاون مع الجهات الرئيسية المعنية، ستنظم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ثلاث حلقات عمل لتحسين جمع واستخدام البيانات المتعلقة بالهجرة.

٧١ - وبدعم من شراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية، نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان وشعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في نيسان/أبريل ٢٠١٤، حلقة دراسية عن دور الهجرة في مجال النمذجة السكانية. وعرض الخبراء منهجيات لتحسين تقديرات أعداد المهاجرين الدوليين وتدققهم، ولوضع إسقاطات لاتجاهات الهجرة في المستقبل. وخلصت الحلقة الدراسية إلى أن عدم وجود بيانات متسقة وكاملة بشأن الهجرة وما يرتبط بذلك من تحديات تتعلق بتوقعات الهجرة أمر لا يزال يشكل عقبة تحول دون وضع نهج موحدة وإسقاطات موثوقة.

حاء - تعزيز الشراكات والتعاون في مجال الهجرة

٧٢ - في عام ٢٠١٤، نظمت المجموعة العالمية المعنية بالهجرة عدة إحاطات إعلامية وأنشطة جانبية من أجل تحسين التنسيق مع المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. ودعا الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الهجرة الدولية والتنمية، في الاجتماع السنوي السابع للمنتدى العالمي المعقود في أيار/مايو ٢٠١٤، ممثلي المنتدى والمجموعة العالمية إلى مناقشة تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣، وخاصة، مسألة إدماج مسألة الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وحدد الاجتماع عدة مواضيع أخرى للتعاون بشأنها في المستقبل، بما في ذلك تخفيض تكاليف هجرة العمالة، وتحسين حماية خدم المنازل المهاجرين، ومساعدة المهاجرين في البلدان التي تواجه أزمات.

٧٣ - ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وقرارها ٢٠٨/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، تواصل شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عقد اجتماعات تنسيق سنوية بشأن الهجرة الدولية. وركز الاجتماع التنسيقي الثاني عشر المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٤ على تفعيل برنامج عمل الأمين العام المتكون من ثماني نقاط وعلى إدماج الهجرة الدولية ضمن إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومنذ عقد الحوار الرفيع المستوى الأول بشأن الهجرة الدولية والتنمية، توسعت إلى حد كبير دائرة المشاركة في الاجتماع التنسيقي، إذ زادت من حوالي ٨٠ مشاركاً في عام ٢٠٠٦ إلى ما يقرب من ١٥٠ مشاركاً في عام ٢٠١٤. واتسع أيضاً نطاق المشاركة بحيث أصبح يشمل، بالإضافة إلى ممثلي الوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة، الرئيس الحالي والرئيس المقبل للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية وممثلي الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك ممثلو منظمات أرباب العمل والعمال.

٧٤ - وعلى الصعيد الإقليمي، ما فتئت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة تتعاون بشأن عدد من المبادرات، بما في ذلك تقرير الهجرة الدولية في المنطقة العربية. وتواصل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعزيز الشراكات من خلال دورها في العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة الدولية، مثل مؤتمر أمريكا الجنوبية المعني بالهجرة والمؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة، ودورها في المنظمات الإقليمية، مثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية. ويقوم الفريق العامل الإقليمي المواضيع المعني بالهجرة الدولية والاتجار بالبشر لآسيا ومنطقة البحر الكاريبي، برئاسة مشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمنظمة الدولية للهجرة، بإعداد تقرير يتضمن توصيات سياساتية بشأن الاستفادة من مساهمة العمال المهاجرين. وتواصل المنظمة الدولية للهجرة دعم العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة من خلال البحوث والمشورة السياساتية وأنشطة بناء القدرات. وتعمل المجموعة العالمية المعنية بالهجرة الدولية مع الاتحاد الأفريقي لكفالة تضمين مسألة هجرة العمالة على النحو الواجب في الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة بشأن العمالة وتخفيف وطأة الفقر في أفريقيا، سيعقد في واغادوغو في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤. وتعد حالياً منظمة العمل الدولية، بدعم من شراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية، جرداً للممارسات الجيدة في الاتفاقات الثنائية التي تثمر نتائج إيجابية للعمال وأرباب العمل ولبلدان منشأ العمالة ومقصدتها.

٧٥ - وسعت المجموعة العالمية المعنية بالهجرة الدولية إلى تعزيز اتصالها عملها مع المدني، بما في ذلك نقابات العمال، خلال أيام المجتمع المدني المعقودة في إطار الاجتماع السابع للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لعام ٢٠١٤، وخلال الاجتماع التنسيقي الثاني عشر بشأن الهجرة الدولية، وفي مناسبات أخرى. وشارك المجتمع المدني أيضا في أنشطة مختلفة اضطلعت بها الأفرقة العاملة وفرق العمل التابعة للمجموعة العالمية. وأتاحت المشاورات السنوية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع المنظمات غير الحكومية التي أجريت في حزيران/يونيه ٢٠١٤ فرصة للتشاور والتنسيق مع المجتمع المدني بشأن حماية النساء طالبات اللجوء واللاجئات ضمن تدفقات الهجرة المختلطة، ولا سيما في عرض البحر. وركزت المشاورات السنوية التي أجزتها المنظمة الدولية للهجرة في عام ٢٠١٤ مع الشركاء في المجتمع المدني على متابعة الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣. وتعمل المنظمة، إدراكا منها لإمكانيات إسهام المهاجرين في التنمية، على تعزيز الشراكات بين جماعات المهجر والحكومات في كل من بلدان المنشأ والمقصد.

طاء - متابعة الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣: دور المجتمع المدني

٧٦ - سيركز المجتمع المدني على عناصر جدول أعماله الخمسي المتألف من ثماني نقاط التي يرى أن التعاون بشأنها مع الدول الأعضاء يتسم بأقصى قدر من الفعالية. وتكمن أولى أولويات المجتمع المدني في إدراج الغايات المتعلقة بالهجرة في أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويأمل المجتمع المدني، بالتركيز على مسائل التنمية المستدامة والعمل اللائق والنمو المنصف وتعميم الحماية الاجتماعية، أن يعالج أوجه عدم المساواة ويكفل جعل الهجرة في المستقبل خيارا طوعيا.

٧٧ - وتكمن ثاني أولويات المجتمع المدني في توفير الحماية والمساعدة للمهاجرين في حالات الأزمات وأثناء العبور. ويؤكد المجتمع المدني الحاجة إلى كفالة حماية الفئات الضعيفة من المهاجرين خلال عبورهم، بصرف النظر عن وضعهم، وبخاصة النساء والأطفال الذين هم عرضة للاتجار بالبشر، وإلى التصدي لحالات العنف والاعتداء المتصلة بعبور الحدود. وللتخفيف من وطأة هذه التحديات، يدعو المجتمع المدني إلى توسيع قنوات الهجرة القانونية والأمنة والمنظمة.

٧٨ - ويؤيد المجتمع المدني ثالثا إصلاح قطاع استقدام العمالة المهاجرة. فمن أجل التصدي للممارسات السيئة في مجال استقدام العمالة، قامت عدة بلدان بإصلاح تشريعاتها، بينما بدأت المشاريع التجارية في التدقيق في سلاسل الإمداد العالمية التي تستخدمها. ومع

ذلك، لا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز المعايير الدولية لحقوق الإنسان والعمالة لفائدة العاملين المهاجرين، وتيسير نقل المهارات والحقوق التي يكتسبها المهاجرون، وتخفيض تكاليف التحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرون، وتمكين المهاجرين من تغيير أرباب عملهم.

٧٩ - وأخيراً، فإن المجتمع المدني ملتزم بالعمل مع الدول الأعضاء من أجل تعزيز فعالية المؤسسات والحوكمة الرشيدة في سياق الهجرة الدولية والتنمية. ويعمل المجتمع المدني خاصة على تعزيز المساواة في استفادة المهاجرين وغير المهاجرين من خدمات الحماية الاجتماعية والعدالة والإجراءات القانونية الواجبة، ويسعى إلى إنهاء معاملة المهاجرين الذين هم في وضع غير قانوني كمجرمين واحتجازهم. ويعترف المجتمع المدني بإسهام المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، ويدعو المنتدى إلى تعزيز المساءلة والشفافية فيه وطابعه الشامل للجميع.

رابعاً - الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣: المتابعة والخطوات المقبلة

٨٠ - تدعى الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الإعلان الذي اعتمد في الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣. ويعتبر برنامج عمل الأمين العام المؤلف من ثماني نقاط إطاراً مفيداً للاسترشاد به في تنفيذ التدابير الرامية إلى تسخير الهجرة لأغراض التنمية، والتصدي لتحديات الهجرة، وتيسير التنقل، وحماية ما للمهاجرين من حقوق الإنسان. ويجد المجتمع الدولي تشجيعاً فيما تقدمه الدول الأعضاء من دعم في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج الهجرة والتنمية ذات الصلة.

٨١ - وتدعى الجمعية العامة إلى النظر في عقد حوارات رفيعة المستوى بشأن الهجرة بانتظام من أجل استعراض حالة تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣. ويمكن تنظيم هذه الأنشطة مرة كل ثلاث سنوات حتى خمس سنوات.

٨٢ - وتدعى الجمعية العامة أيضاً إلى النظر في إدماج مواضيع المهاجرين الدوليين والهجرة والتنقل في أهداف التنمية المستدامة لخطة ما بعد عام ٢٠١٥. وقد سبق للدول الأعضاء أن اقترحت إدراج غايات معنية ضمن أهداف متنوعة، بما فيها الأهداف المتعلقة بوسائل التنفيذ والشراكات العالمية والفقير والعمل اللائق. وينبغي إدراج إشارات صريحة إلى المهاجرين واللاجئين وعديمي الجنسية وغيرهم من الفئات الضعيفة لدى رصد الغايات الإنمائية التي لها صلة بالهجرة.

٨٣ - ويدعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى النظر في عقد مناقشة سنوية رفيعة المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية حتى يتسنى للممثل الخاص للأمين العام لشؤون الهجرة الدولية والتنمية ورئيس المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية ورئيس المجموعة العالمية المعنية بالهجرة وممثلي الجهات المعنية الأخرى مناقشة الفرص التي تتيحها الهجرة والتنقل والتحديات التي تطرحهما فيما يتعلق بالتنمية مع الدول الأعضاء.

٨٤ - وستواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عقد اجتماعات تنسيقية سنوية بشأن الهجرة الدولية، وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الأمين العام المتألف من ثماني نقاط، وذلك بالتعاون الوثيق مع المجموعة العالمية المعنية بالهجرة والوكالات والصناديق والبرامج المهتمة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

٨٥ - ويدعى المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية إلى مواصلة جهوده المبذولة في سبيل تعزيز الحوار والتعاون على مستوى غير رسمي بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني. وستسنى للمنتدى العالمي، بالقيام بذلك، رفع مستوى تركيزه على التنمية وكفالة مراعاة المنظور الإقليمي بشكل كامل.

٨٦ - وسيواصل الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الهجرة الدولية والتنمية تيسير إقامة الصلات بين الأمم المتحدة وعملية المنتدى العالمي. وسيواصل أيضا الدعوة إلى الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣، بما في ذلك ما يلي: (أ) التصدي لحنة المهاجرين الذين يوجدون في حالات الأزمات؛ (ب) إدماج موضوع المهاجرين والهجرة والتنقل في عملية أهداف التنمية المستدامة لخطة ما بعد عام ٢٠١٥؛ (ج) تعزيز التعاون بين عملية المنتدى العالمي والمجموعة العالمية المعنية بالهجرة.

٨٧ - وينبغي أن يواصل الأعضاء الثمانية عشر للمجموعة العالمية المعنية بالهجرة اتخاذ الخطوات من أجل تعزيز تعاونهم مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني، والعمل بصورة مشتركة على الصعيد القطري في خدمة المهاجرين وأفراد أسرهم في مجتمعات المنشأ والعبور والمقصد.